

الفصل الرابع

المرأة وميدان العمل

أولاً : دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل :

- ١ - دوافع اقتصادية.
- ٢ - دوافع اجتماعية.
- ٣ - دوافع ذاتية.

ثانياً : الآثار التي تترتب علي خروج المرأة للعمل :

١ - بالنسبة للأسرة:

أ- بالنسبة للعلاقة الزوجية (الزوج).

ب- بالنسبة للأبناء.

٢ - بالنسبة للعاملة ذاتها

تعقيب

مقدمة:

جاء خروج المرأة من البيت إلى ميدان العمل والقيام بدورها الجديد نتيجة لعوامل عديدة، وتختلف هذه العوامل بين النساء كأفراد أي كدوافع شخصية، كما تختلف بينهن من طبقة إلى أخرى وقد أجمل جميع العوامل التي تدفع لاشتغال المرأة لاختلاف هذه الدوافع بين الطبقة العليا والمتوسطة وبين الطبقة الدنيا.

فقد تعمل المرأة في المجموعة الأولى لتريح نفسها من أعباء العمل المنزلي المتكرر أو لشغل وقت فراغها أو لإشباع هواية أو طموح شخصي أو لأنها ترغب في العمل في مجال معين تخصصت فيه أثناء دراستها وبما أن معايير وقيم بعض الأفراد هذه الطبقة تعارض اشتغال الزوجة لإعالة الأسرة فيجب عليها اختيار المهنة التي تلائمها بعناية وحرص شديد، كأن تكون صاحبة محل للملابس النسائية بدلاً من أن تكون مدرسة أو ملاحظة في مصنع، فهي بدون شك سوف تحصل علي نوع من الاستقلال عن أسرتها كما أن الجزء الأكبر من أجرها سوف يخصص لنفقاتها الشخصية أو لاستكمال دراستها أو ينفق جزء منه علي أجرة الخدم وتربية الأبناء. ولذلك لن يتأثر مركز الأسرة باشتغال الزوجة في الطبقتين العليا والمتوسطة وبالتالي لن يكون لها سلطة خاصة في أسرتها.

أما الزوجة في الطبقة الدنيا فقد تعمل في حالة عدم وجود أبناء أو للحصول علي مستوي معيشي مرتفع أو لمواجهة احتياجات الأسرة الاقتصادية، ومن النادر أن يساهم دخلها في مواجهة مطالبها الشخصية فقط أو تعليمها أو تعليم أبنائها بل أنها تتحمل مسئولية أسرتها بالإضافة إلى عملها الخارجي. وبما أن الدافع للعمل ليس سطحياً أو مؤقتاً فأنها سوف تستمر في العمل لأهميته في المساهمة في دخل الأسرة.

يتضح من الفقرة السابقة أن اشتغال المرأة يرجع لعوامل متشابكة سوف نتعرض لكل منها علي حده بغرض الدراسة والتحليل.

أولاً: دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل:

إن عمل المرأة خارج المنزل له أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي يتأثر بها ويؤثر فيها، فهو يتأثر بالعديد من المتغيرات، فضلاً عن تأثيره على حياة المرأة وأسررتها ومجتمعها^(١)، فتشكل هذه الظروف والمعطيات والمتغيرات المختلفة والمحيطية بالمرأة أبعاد تصرفاتها، وتتصهر فيما بينها في بوتقة واحدة، مكونة وحده واحدة، تؤثر في عمل المرأة وتتأثر به^(٢).

فمن ناحية يتأثر حجم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المجتمع بالعديد من العوامل، وهذه العوامل منها العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية، وعوامل تتصل بالتكوين العلمي والثقافي للمرأة.

ومن ناحية أخرى يؤثر عمل المرأة في الظروف المحيطة بها سلباً وإيجاباً، فهو يؤثر في حياة أسرتها سواء في ذلك أطفالها أو زوجها، كما يؤثر هذا العمل في المجتمع الذي تعيش فيه^(٣).

وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها، مكونة قيماً هاماً يحد من رغبتها في العمل خارج نطاق الأسرة، وعلي الرغم مما تمثله هذه العوامل من تحديات في العمل خارج نطاق الأسرة، وعلي الرغم مما تمثله هذه العوامل من تحديات وعوائق، يكون من شأنها تقييد قدرة المرأة في الحصول على فرصة عمل مناسبة، فأنها تكون بذاتها - في كثير من الأحيان - عاملاً مساعداً لها في بلوغ مآربها، وتحقيق ما تصبوا إليه من الحصول على فرصة عمل، تناسب ظروفها ومستوياتها.

(١) دوافع اقتصادية:

حدثت تغيرات أساسية بواقع المرأة الاقتصادية وبالتالي بأدوارها في العقود الثلاثة. حيث بدأت بالمشاركة الاقتصادية الفاعلة في الأنشطة غير التقليدية، علماً بأن المرأة كانت

(١) أحمد حسن البرعي: المرأة العاملة والتميز في العمل، ندوة المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل، وزارة العمل اللبنانية، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٣.

(٢) أحمد رشاد أمين خليل: التنظيم القانوني لعمل المرأة في قانون العمل المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢٠.

(٣) نفس المرجع: ص ١٢٠.

دوماً فاعلاً اقتصادياً مهماً في النمط الزراعي والرعوي. وتنوعت هذه المشاركة لتتطال كافة الأنشطة الاقتصادية التي كانت حكرًا علي الرجال في السابق وشاركت المرأة في كافة أنواع المهن والتخصصات، وبذلك تكون المرأة قد طرقت أبواباً كانت مغلقة بالسابق أمامها، حيث تكمن هذه المشاركة في توفير الدعم المالي لها ولأسرتها. ولكن الأهم من ذلك هو انعكاس العمل ونتائجه علي المرأة نفسها^(١).

ولا شك أن الدوافع الاقتصادية مرتبطة بالأساس الطبقي، ذلك أنها أكثر إلحاحاً لدي الطبقات الدنيا، وبعض من الطبقات المتوسطة فمعظم النساء العاملات يصرفن مرتبهن علي مصاريقهن الشخصية، والباقي يضيع عوضاً عن عدم وجودهن بالمنزل كاستعمال الوجبات الجاهزة، ومرض الأطفال، والدروس الخاصة.

وبالتالي تتفاوت هذه الدوافع بين النساء من طبقة إلى أخرى. ففي الطبقة العليا والشريحة الأولى من الطبقة المتوسطة ربما تجد الزوجة في عملها نوعاً من الهواية أو لملئ وقت الفراغ. لقد كانت القيم السائدة في هذا الوسط الاجتماعي لا تميل إلى فكرة عمل المرأة المتزوجة من أجل الأسرة بقدر ما تشجعها علي اختيار العمل المتفق مع اهتماماتها ورغباتها مما خلق لها استقلالاً داخل الأسرة، ومهما يكن دخلها الذي تكسبه من خلال عملها في المجتمع فانه نادراً ما يكون له أثر في المركز المالي للأسرة، إذ يضيع معظم أجور لرعاية البيت أو تربية الأطفال، ولا ينتظر أن يتأثر مركز الأسرة بالعمل الذي تشغله الزوجة ولهذا فمن المشكوك فيه أن تحصل الزوجة على سلطة داخل الأسرة نتيجة لاشتغالها خارج البيت، وأما في الطبقة المتوسطة فيتمثل الدافع بالحاجة لبناء الأسرة والحصول على مستوى خاص من الحياة تحقيقاً لحاجات اقتصادية مباشرة، وعلى أي حال فالمرأة في هذه الطبقة تعمل على إعانة أسرتها مالياً إلا إنها في الوقت نفسه تصرف جزءاً كبيراً من دخلها على ما خلفته من فراغ كإعانة البيت وتربية الأطفال وما شاكل ذلك^(٢).

حيث تعمل المرأة أساساً فقط من أجل ضرورة الإنفاق على أسرتها فإذا ما توافرت حاجاتها المالية فإنها تفضل ترك العمل فهي بلا شك تعمل تحت وطأة الحاجة وارتفاع تكاليف المعيشة ذلك أن بعض النساء يعملن بدافع الحاجة الاقتصادية وليس باختيار حر من

(١) عبد الحميد محمد علي: معاناة المرأة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٦٧.

(٢) محمد فؤاد محمد سيد حجازي: أثر التصنيع في الأسرة مع دراسة ميدانية عن انحراف الأحداث فيها،

رسالة ماجستير (غير منشورة) من كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٥، ص ص ١٣٠ - ١٣١.

قبلهن^(١)، فالمرأة تعمل إما لمساعدة أسرته أو من أجل إشباع احتياجات أبنائها في حالة عدم وجود عائل لهم أثر طلاقها أو وفاة الزوج.

كما أن ارتفاع تكاليف المعيشة وازدياد المصاعب الاقتصادية للعائلات الأكثر حرماناً يجعل عمل الرجل وحده غير كاف لإشباع حاجات الأسرة فتسعى المرأة للمشاركة في العمل وتوفير دخل إضافي يساعد على التخفيف من حدة المصاعب الاقتصادية فحين يكون دخل الزوج منخفضاً وبالذات لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية للمعيشة يصبح التفرغ الكامل لأعمال المنزل والأسرة ترفاً لا تقوي المرأة على تحمله فتضطر للخروج للعمل وممارسة أي وظيفة^(٢). ويشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بالإضافة إلى نمط العمر في السكان والمصحوب بمعدلات خصوبة مرتفعة قد أدت إلى زيادة كبيرة في معدل الإعالة في الدول العربية حيث تعد الأولى على مستوى العالم^(٣).

وتشير الإحصائيات إلى أنه نتيجة لتدني مستويات المعيشة وعدم انخفاض معدلات الخصوبة إلى الحدود الآمنة وانتشار ظاهرة الزواج المبكر والتي ترافقت مع ارتفاع معدلات الطلاق وبعض الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل الانفصال والهجرة فقد برزت مشكلة النساء المعيلات لأسرهن، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن نسب هذه الأسر قد بلغت في لبنان (٢٠ %) وفقاً لبحث ميداني أجري عام ١٩٩٢ وإلى ١٦,٧ - ٢٠ % في مصر وفقاً لبيانات آخر مسح تم إجراؤه لقوة العمل على أساس العينة كما بلغت أقصاها في المغرب حيث وصلت نسبة الأسر الفقيرة التي تحولها امرأة إلى ٥٩,٥ %.

ولعل من أهم مؤشرات انخفاض مستوى المعيشة في الدول العربية (باستثناء دول الخليج) هو ضعف الناتج القومي الإجمالي قياساً بباقي مناطق العالم وانخفاض حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وبالطبع فإن الأمر لا يتوقف فقط على حصة الفرد من الناتج القومي بل وأيضاً على مدى ما ينتجه هذا الدخل للفرد من قوة شرائية وأيضاً على كيفية توزيع هذا الدخل القومي بين الطبقات المختلفة.

(١) رقيقة سليم حمود: المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمية للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٧٢.

(٢) محيا زيتون: نحو أساس موضوعي لتقييم دور المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، منشورات تضامن المرأة العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٦، ص ١١٢.

(٣) مكتب العمل العربي: تقرير تطور الحماية التشريعية والاجتماعية لعمل المرأة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١١٢.

ووفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية سنة ٢٠٠٤. تبين أن نسبة حصة الأغنياء إلى حصة الفقراء من الدخل في سبعة بلدان عربية توافرت عنها بيانات الانخفاض النسبي لدرجة اللامساواة في الدخل في المنطقة العربية فعلي سبيل المثال بينما تتراوح في المنطقة العربية نسبة استهلاك الشريحة الأغنى (أغنى ١٠ %) إلى استهلاك الشريحة الأفقر (أفقر ١٠ %) بين ٥,٧ ضعفاً في مصر إلى ١٣,٨ ضعفاً في تونس ترتفع هذه النسبة خارج المنطقة إلى ٢٤,٦ ضعفاً في المكسيك، ١٩,٣ في كينيا وإلى ١٤,٢ ضعفاً في تركيا^(١).

وقد نشرت دراسة للأسكوا عام ١٩٩٩ حول التضخم في منطقة الاسكوا الأسباب وآثاره وتعرض صورة أقل إيجابية إذ تبين أن اللامساواة في الدخل، تزايدت في مصر والأردن والعراق في العقدين الماضيين وتقدر الدراسة أن حصة الشريحة الأدنى في مصر من إجمالي الدخل قد ارتفعت خلال الفترة من ١٩٨٠ / ١٩٨١ - ١٩٩٠ / ١٩٩١ من ٢٧ % إلى ٢٨ % ومن ٢١ % إلى ٢٨ % في المناطق الريفية حيث بينت الدراسة أن دخل الأسرة الريفية كان أقل من ثلثي ٦٤ % دخل الأسرة الحضرية وتختلف الصورة في مصر والأردن والمغرب وتونس وذلك أن معدل الفقر قد هبط خلال عقد التسعينات في البلدين الأخيرين وازداد في البلدين الأوليين كما أن النتائج المختلفة من دراسات البلدان، كذلك تنوع التجربة الراهنة في تخفيض الفقر في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٢).

لذلك يبقى الفقر من بين أكثر المشاكل إلحاحاً التي تواجه الكثير من الفئات الاجتماعية في المنطقة العربية، وفي ظل الاقتصاديات المتعثرة ظهر مصطلح "تأنيث الفقر" ويعني أن حصة المرأة من الفقر على النطاق العالمي عامة والعربي بوجه خاص تزيد عن حصة الرجل وهو ما دعا إلى قيام دعوات لإنقاذ النوع الاجتماعي من مصيدة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين كجزء من دعم البرنامج العالمي لحقوق الإنسان لما في ذلك من دعم للتنمية الشاملة والمستدامة^(٣).

(1) أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٩.

(2) مكتب العمل العربي: تقرير تطور الحماية التشريعية والاجتماعية لعمل المرأة، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(3) نفس المرجع السابق، ص ١١١.

إن التهميش الاقتصادي للمرأة بسبب الفقر أزداد حدة وتأثراً بالأزمات الاقتصادية وإعادة الهيكلة وتأثيرات العولمة وذلك بسبب التوزيع المهني غير الملائم للنساء وصعوبة وصولهن إلى الموارد ومصادر القوة والعمل المنتج.

وهناك بعض القطاعات تعمل بها المرأة، لأن دخلها يعتبر الدخل الأساسي للأسرة فهو عماد الأسرة في الأنفاق. وهناك فئة أخرى تتطلع إلى إعفائها رسمياً من مهامها، مع صرف نصف الراتب لها، علي أن يتوفر مكانها لغيرها من منتظري التعيين. وقد تحتاج المرأة للعمل لتعف نفسها بعمل شريف لا سيما في غيبة ولي الأمر، أو استهتاره بمسئوليته، خاصة إذا غاب عن ساحة الواقع. وقد تعمل لتخفف من دين وقع عليها، أو تساهم في بناء منزل لها. وتعمل المرأة من أجل القيام بغرض الكفاية، وذلك فيما يتعلق بأمور النساء التي لا ينهض أو لا ينبغي أن ينهض بها سوي النساء، كتعليم بنات جنسها، وتطبيبهن، وتمرضهن^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات والبيانات لا تعكس المدى الحقيقي لهذه الظاهرة حيث أن الهجر والانفصال لا يظهر دائماً في الإحصاءات الرسمية تحت بند الانفصال الرسمي كما يخرج عن نطاق التوثيق أعداد النساء اللاتي يعلن أزواجهن العاطلين عن العمل أو غير القادرين عليه مما يعني أن حجم الظاهرة لا بد وأن تكون أضخم من هذا^(٢).

وهنا لا بد من الإقرار بأنه على الرغم من كون التغييرات التي طرأت على أوضاع النساء العربيات سواء على المستوى التشريعي أو الاقتصادي أو الاجتماعي تحمل بعض المؤشرات الإيجابية إلا أننا لا بد وأن نقر بأنه ما زالت هناك جهوداً مطلوبة لإحداث التغييرات المطلوبة على المستوى الثقافي والاقتصادي فالقول بأن العديد من النساء ينتهي بهن الأمر كمعيلات وحيدات لأسرهن هو الخطوة الأولى لفتح الأبواب أمام النساء اللاتي يفتقدن الدعم الأسري^(٣).

ولا شك ان للبنيان الاقتصادي أثره علي تشغيل العمالة بصفة عامة ، والعمالة النسائية بصفة خاصة : فتختلف قدرة المجتمع في تشغيل جميع أفراد باختلاف البنيان الاقتصادي للمجتمع وبمدي تقدمه ، فهناك مجتمعات متقدمة اقتصادياً ومجتمعات أخرى في طريق النمو ،

(1) حسين عبد الحميد رشوان: علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٩٨.

(2) أحمد البرعي: مرجع سابق، ص ٢١.

(3) تقرير تطور الحماية التشريعية والاجتماعية: المرجع السابق، ص ١١٣.

كما تختلف قدرة المجتمع كذلك في تشغيل العمالة، وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع، ومدي تخصصه في نشاط معين، زراعي أو صناعي أو استخراجي.

وعلى العكس فإن الدول المختلفة اقتصادياً، وهي البلدان التي تتوفر لديها موارد طبيعية وبشرية غير مستغلة، وتعتمد في اقتصادها على الزراعة أو الإنتاج الاستخراجي، ويتسم البنيان الاقتصادي في هذه الدول بالنمط الاستهلاكي ومحدودية الإنتاج، وبالتالي فإن فرص العمل المتاحة للمواطنين عموماً، وللنساء خصوصاً تكون محدودة.

تبرز البيانات المعلنة بشأن المشاركة الاقتصادية للمرأة، اختلافاً واضحاً بين البلدان العربية، في توزيع القوي العاملة من النساء على القطاعات الاقتصادية، وبالطبع فإن ذلك يعود إلى عدة عوامل منها العوامل الاقتصادية، والمتمثلة في طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في الدولة، حيث نجد أن الدول ذات الطبيعة الزراعية، والتي توجد بها مساحات كبيرة للزراعة الزراعية تستخدم أعداداً كبيرة من النساء في هذا القطاع مثل (السودان والصومال وموريتانيا)^(١).

ومن أهم العوامل التي تعوض مشاركة المرأة في القطاع الصناعي بصورة أكبر، الافتقار إلى المهارات المناسبة والتدريب المتطور الكافي، واتجاه بعض الدول نحو سياسة الاستعاضة التدريجية عن الصناعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، بصناعة كثيفة الاستخدام لرأس المال، تتطلب يداً عاملة ماهرة، تتمتع بالقدرات والإمكانات العالية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

إضافة إلى أن هناك تناسب إيجابي بين مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ومستواها التعليمي، وتصبح هذه العلاقة أقوى مع توسع القطاع الصناعي، وزيادة اعتماده على التكنولوجيا الحديثة.. وغني عن الذكر أن المرأة العربية غالباً ما تفضل متابعة التعليم الأكاديمي بدلاً من التعليم المهني، والالتحاق بالدراسة الأدبية بدلاً من التدريب والدراسة العلمية.

وبالتالي نجد أن العوامل الاقتصادية أيضاً لها أهمية كبرى في تحديد مكانة المرأة العاملة في سوق العمل فالبحث عن فرصة عمل علاوة على أنه وسيلة لإثبات الذات والوجود

(1) تقرير تطور الحماية التشريعية والاجتماعية: المرجع السابق، ص ١٠٦.

فإنه أيضاً مصدر دخل إضافي للأسرة حين لا يكون إيراد الرجل وحده كافياً لضمان معيشة كريمة أو قد يكون هو كل دخل الأسرة في العائلات التي تعولها المرأة^(١).

و يجدر القول بأن هذه العوامل لها طبيعة مزدوجة فهي من ناحية أولى قد تكون دافعة للمرأة في النشاط الاقتصادي ومن ناحية ثانية قد تكون عائقاً لها وتحدياً يواجهها. كما أن البنيان الاقتصادي له أثره في تشغيل العمالة بصفة عامة و عمالة المرأة بصفه خاصة^(٢).

٢) دوافع اجتماعية :

علي الرغم من أن المرأة تتأثر في نشأتها بالأسرة والمدرسة والزملاء ووسائل الإعلام كما تؤثر نشأتها بدورها علي قبول المرأة للعمل خارج المنزل من عدمه. ومما لا شك فيه ، أن تقسيم العمل بين الذكور والإناث ترسخ لديهم - وبخاصة في الدول النامية - وهم علي أعتاب الطفولة : فالإناث الصغيرات يتم تنشئتهن علي التحلي بسمات العاطفة والأنوثة، وأن مشاركتهن لذويهن تقتصر علي بعض الأعمال المنزلية الصغيرة، في حين تتم تنشئة الذكور منذ طفولتهم علي التحلي بصفات أهمها العقلانية والموضوعية والقدرة علي اتخاذ القرار، كما يتم تكليفهم بالمشاركة في العمل خارج المنزل، وهكذا عندما يكتشف الأطفال وهم في مستهل حياتهم، أن نوعية العمل الذي يقوم به كل من البنات والأولاد في السوق مختلفة في الحالتين ، فإن التفرقة في العمل حسب النوع، لا بد وأن تعبر في أذهان الجنسين شيئاً طبيعياً عندما يكبرون^(٣).

وعلى ذلك فإن المرأة في هذه الدول تتعلم منذ نشأتها أن الهدف الأساسي من حياتها أن تصبح زوجة وأم وإن مجال عملها الأساسي هو البيت، ولا شك أن لذلك تأثيره على المرأة فهو يحدد السلوك المتوقع منها لكي تقوم بهذا الدور، فتتعلم أول ما تتعلم أنها ليست المنوط بها إصدار القرارات في شئونها وشئون أسرتها^(٤).

(1) احمد حسن البرعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(2) احمد رشاد أمين خليل : مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

(3) احمد رشاد أمين خليل : مرجع سابق، ص ١٥٠.

(4) أمينة خليفة العطية: المرأة والوظيفة العامة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة

إلا أن المرأة في الدول العربية تقوم بالأعباء الأسرية وحدها فهي المسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم وهي المسؤولة أيضاً عن توفير احتياجات الزوج من إعداد المأكل وتجهيز الملابس وتنظيف المسكن وغير ذلك من المتطلبات الأسرية وهي في ذلك لا تجد معونة من أحد بما في ذلك الزوج فالرجل العربي ينظر إلى العمل المنزلي نظرة دونية ويعتقد أن قيامه بهذا العمل فيه مساس بكرامته، وهو ما يلقي بعبء هذه الأعمال على المرأة ويضاعف بالتالي من أعبائها وبخاصة إذا أرادت العمل خارج المنزل ويعرضها للإرهاق^(١).

وقد عرض (بلود) العوامل الاجتماعية التي قد تدفع المرأة إلى العمل وخاصة المرأة المتزوجة فذكر أن حرية المرأة في أن تعمل تعتمد علي وجود أطفال في الأسرة، فكلما صغر عمر الطفل كلما زادت مسؤوليات الزوجة. وفي حالة ارتفاع دخل الزوج ووجود طفل صغير فإن للزوجة سببين رئيسيين يجعلانها تفضل البقاء في المنزل ولكن علي العكس من ذلك نجد انخفاض دخل الزوج ووجود طفل صغير يدفع نسبة كبيرة من الزوجات للاشتغال خارج المنزل.

وكذلك تمارس المرأة العربية نشاطاتها الاقتصادية وتشارك في سوق العمل في ظل أفكار ثقافية واجتماعية لا تتمتع فيها المرأة بالمساواة^(٢)، غير أنه من الملاحظ أن سيطرة العادات والتقاليد أخذت في الزوال بسبب تحسن مركز المرأة والتوسع في تعليمها فضلاً عن أن الحركة النسائية في العالم العربي لجأت في الآونة الأخيرة إلى إستراتيجية المساومة مع النظام الأبوي للتوفيق بين حقوقها " كأم " ومستحقاتها كعاملة^(٣).

لقد ساعد التصنيع الحديث والتغير التكنولوجي علي توفير الأدوات المنزلية الحديثة بالمنزل، وسهولة الحصول علي المنتجات والإمكانيات التجارية مثل الأطعمة المحفوظة، تلك الأدوات التي توفر الكثير من الجهد والوقت لربة البيت في أعمال المنزل، والعدد الصغير من الأطفال في الأسرة كل تلك العوامل ساعدت علي تحرير الأم من مسؤوليات المنزل ومكنتها من القيام بدور ربة المنزل والأم وكذلك بدور عاملة لكسب دخل آخر كما ساعد أيضاً تغيير اتجاهات المجتمع نحو عمل الأمهات علي تيسير اشتغالها فلم تعد الأم العاملة تواجه الانتقاد

(1) احمد رشاد أمين خليل: مرجع سابق، ص ٥٧٣.

(2) احمد حسن البرعي: مرجع سابق، ص ٢.

(3) نفس المرجع السابق: ص ٣.

الاجتماعي الذي كانت تتلقاه في الماضي، وقد ساعد التعليم علي زيادة فرص عمل الفتيات هذا بالإضافة إلى تغير طبيعة العمل نفسه فقد أصبح لا يحتاج إلى القوة الجسمانية بقدر احتياجه إلى المهارة والتدريب والدقة في العمل.

ومما لا شك فيه أن الدوافع الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تحفيز المرأة ودفعها للعمل من ذلك إيمانها بأهمية العمل في حياة الإنسان، وشعورها بوجود وقت فراغ لديها يمكن أن تقضيه بالعمل بدلاً من تضيقه في أمور أخرى، كما تنظر العاملات إلى المساواة مع زميلاتهن، ويطمح البعض الآخر منهن في الحصول على مركز اجتماعي لتحقيق الذات من خلاله، يضاف إلى ذلك أمور أخرى منها رغبة المرأة في الالتقاء بالأخريات أو الظهور اللائق أمامهن، كما أن تشجيع بعض الأزواج لزوجاتهم للعمل له أهمية في هذا المجال، ولعل مرد ذلك يرجع إلى التقدم الاجتماعي في بعض البلدان نتيجة للتطورات الاقتصادية التي حدثت فيها واهتمام الحكومات برفع مكانة المرأة وتحريرها^(١).

وقد تتحدد نظرة المجتمع للشخص وفقاً للدور الذي يقوم به في رخاء هذا المجتمع وتقدمه فكل فرد في المجتمع دور مكلف به ولا يجوز التخلي عنه أو عدم القيام به وهذا الدور يختلف من شخص إلى آخر وفقاً لقدراته ومؤهلاته فما يصلح لشخص قد لا يصلح لغيره وللمرأة دور هام في بناء المجتمع لا يقل بأي حال من الأحوال عن دور الرجل فإعادة إنتاج القوي العاملة لا يقل أهمية عما تنتجه القوي العاملة ذاته، وبالتالي لا يجوز أن تختلف نظرة المجتمع للمرأة عنها للرجل^(٢).

ونجد نظرة المجتمعات العربية للمرأة بين اتجاهين مختلفين:

الاتجاه الأول "تقليدي محافظ":

ينظر هذا الاتجاه إلى المرأة كإنسان له كافة الحقوق التي للرجل وعليها ذات الواجبات إلا أنهم يتجهون فيما يتعلق بعمل المرأة إلى تفضيل قيام كل من الرجل والمرأة بالعمل الذي كلفه به الله عز وجل وحظره عليه فللمرأة وظيفة أساسية تكمن في رعاية المرأة

(1) سهيلة محمد عباس : دوافع المرأة العراقية العاملة في الصناعة وعلاقتها بالإنتاجية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ٤٢.

(2) صلاح عبد الغني محمد : موسوعة المرأة المسلمة - الحقوق العامة للمرأة، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٣٨.

لزوجها وأسرته وللرجل وظيفة أخرى وهي العمل الخارجي وكلاً من الوظيفتين مكمل للآخر ولا يقل عنه أهمية كما يري هؤلاء أنه يجوز للمرأة أن تعمل ولكن هذا العمل مشروط بألا يخرجها عن مهمتها الأصلية كزوجة وأم ترعى زوجها وأسرته وأن يكون ذلك للضرورة وبالشروط التي وضعها الإسلام للمحافظة على المرأة والأسرة ومن أهمها منع الاختلاط بين الرجال والنساء فمثلاً ينظر المجتمع السعودي إلى المهن التي لا يحدث فيها اختلاط جزئي أو كلي نظرة الاطمئنان والتقدير كما تشعر المرأة في قيامها بالعمل في هذه المهن بقيمتها الاجتماعية أكثر من غيرها لأنها تعمل في الأوساط النسائية بينما عملها في المهن التي تضطر إلى الاختلاط يسبب لها العديد من المشكلات الاجتماعية والوظيفية^(١)، وهذا الاتجاه هو الغالب في المجتمع الغربي وكثير من الدول الشرقية، ومن الأمثلة على ذلك نظرة المجتمع الياباني لعمل المرأة، فعلى الرغم من أن اليابان من أكبر دول العالم في التقدم الصناعي، إلا أن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية كانت معدلاتها أقل من ذلك الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠، كما يقل عن المعدل السائد في فرنسا، وكندا ونيوزيلندا، رغم أن تلك الدول أقل من اليابان في مستوى التقدم الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تراثها الثقافي وأوضاعها الاجتماعية تعد مختلفة بشكل ملحوظ عن غرب أوروبا والولايات المتحدة، فالنساء في اليابان - حتى خريجات الجامعة - يقدسن الحياة الأسرية، وحتى التي تتطلع منهن للعمل فإنها ترغب في عمل يتوافق مع احتياجات ومتطلبات الأسرة^(٢).

وعلى ذلك فإن المرأة في هذه الدول تتعلم منذ نشأتها أن الهدف الأساسي من حياتها أن تصبح زوجة وأم، وأن مجال عملها الأساسي هو البيت، ولا شك أن لذلك تأثيره على المرأة، فهو يحدد السلوك المتوقع منها لكي تقوم بهذا الدور، فتتعلم أول ما تتعلم، إنها ليست المنوط بها إصدار القرارات في شئونها وشئون أسرتها.

الاتجاه الثاني "الاتجاه التحرري":

وهو الاتجاه الغالب في المجتمعات الغربية وخاصة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا إذ ينظر إلى المرأة ذات النظرة للرجل ويعتقدون أن الطريق

(١) آمنة خليفة العطية : مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٢) محيا زيتون : مرجع سابق، ص ٢٣٨.

الأمثل لاعتماد المرأة على نفسها هو العمل الخارجي^(١)، ولها الحق في ممارسة جميع الأعمال مثل الرجل مهما كانت شاقة أو خطيرة.

ويري أنصار هذا الاتجاه أن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع وممارسة الحرية وتحمل المسؤولية و هذا يشكل تهديداً للرجل^(٢).

كما يري هذا الرأي أن التنشئة الاجتماعية على النحو السابق ذكره؛ تشير إلى نظرة المجتمع السلبية للمرأة مما ينشئ عنه وجود معوقات تحد من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي فالمجتمع العربي في ظل العادات والأعراف المسيطرة عليه يحدد لكل فرد من أفرادها أنماط السلوك التي يلتزم بها في أداء الدور المتوقع أن يقوم به والزى يختلف بطبيعة الحال عما إذا كان الدور يخص الذكر أم الأنثى^(٣).

ونحن نعتقد بأنه لا يجوز التسليم بأي من الاتجاهين السابقين على إطلاقه
للأسباب التالية :

١- إذا قيل أن دور المرأة يقتصر على وظيفتها كأم فإن ذلك يعني أنها ليس لها الحق في العمل وأن مكانها " البيت " لتقوم فيه بهذه الوظيفة وما يرتبط بها من وظائف تربية وخدمية في نطاق الأسرة.

ومع أن هذا الرأي يجد من يدعمه ويؤيده إلا أن التاريخ يقدم أكثر من دليل على أنه لم يكن أمراً مسلماً به على نحو مطلق في أي زمان أو مكان.

٢- وإذا قيل أن دور المرأة يقتصر على أدائها للعمل وكل الأعمال أسوة بالرجل بما فيها الأعمال الشاقة والخطرة مثل العمل بالمناجم والمحاجر تحت سطح الأرض وقيادة الشاحنات والسير بها ليلاً لمسافات طويلة فمعني ذلك أنها تتخلي عن وظيفتها كأم فإن ذلك

(1) Report by the office of research and media reaction : Asia word view of woman and economic attitudes, 2008, p.7.

(2) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: العمل من أجل تمكين المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٠٠، ص ١٤٨.

(3) محيا زيتون : مرجع سابق، ص ٦٢.

مرفوض عقلاً ومنطقاً لأنه يتناقض مع سنن الحياة التي لا تتيح بديلاً للمرأة للقيام بهذا الدور ومن ثم فإن عدم قيامها به يعني فناء البشرية^(١).

وما دام كلا الاتجاهين المتقدمين مرفوضين فإن الخيار الوحيد المتبقي هو القول بوجوب التوفيق بين الوظيفتين وتمكين المرأة من أدائها على نحو متوازن عن طريق التدابير الحمائية للمرأة التي تمكنها من أداء وظيفتها ولم تخرج المعايير الدولية والتشريعات الوطنية عبر تعاملها مع هذه الإشكالية عن هذا الإطار القائم على التوفيق بين الوظيفتين.

٣- وإذا كنا نسلم بأن المرأة بالفعل إنسان قادر على العمل والإبداع مثلها مثل الرجل مما يتعين معه المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في الاستخدام في فرصه وشروطه غير أن المساواة وعدم التمييز لا يقومان على أساس التماثل بين نوعي الجنس البشري ذلك أن قدراً من الاختلاف متعدد الجوانب لا ينظر بين هذين النوعين، بل أن قدراً من الاختلاف قائم بين الأفراد الذين ينتمون إلى نوع واحد هذا الاختلاف الذي ينتج عنه تمايز الأفراد بعضهم عن بعض في الصفات الشخصية والقدرات البدنية والذهنية.

وإنما يقومان على أساس المساواة المؤسسة على "إنسانية الفرد أياً كان نوعه، وهذه الإنسانية التي تمثل الصفة المشتركة لجميع البشر ولهذا فإن التمييز أو عدم المساواة بين الناس لا ينكران متى قام أي منهما على أساس موضوعي بينما يرفضان من زاوية النظر الإنسانية عندما يكون النوع Gender بذاته سبباً في أي منهما، ومع أن ما تقدم أضحى يمثل قيمة إنسانية مشتركة ومع أن المساواة في الاستخدام في فرصه وشروطه بين النساء والرجال أصبحت (ينادي بها في كل مكان) إلا أنها عملياً (لا تحقق بالكامل في أي مكان) وتضعنا هذه الحقيقة أمام نتيجتين^(٢):

الأولى : أن قدراً من عدم المساواة في الاستخدام بين الرجال والنساء ما زال قائماً في جميع الدول بما فيها الدول الصناعية المتقدمة غير أن الاختلاف بين هذه الدول والدول النامية في هذا الشأن اختلاف في الكم والكيف.

(1) يوسف إلياس: محاضرات في قوانين العمل العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٦،

ص ١٨٨.

(2) يوسف إلياس: المرجع السابق، ص ١٨٩.

الثاني : إن قبول المساواة في الاستخدام كمبدأ والمناداة بها في كل مكان يعني أنها مؤسسة نظرياً على أساس مقبولة إنسانياً من جميع البشر إلا أن الإخفاق في نقلها إلى ممارسة عملية يرجع إلى عوامل وأسباب واقعية اقتصادية واجتماعية بيد أنها تعمل بالضد منها وتحول دون تحولها إلى حقيقة.

وبالتالي يتأثر دور المرأة في النشاط الاقتصادي بالوضع الذي تمثله المرأة في البناء الأسري وفقاً لعلاقاتها مع أفراد الأسرة وخاصة في الأسر الممتدة التي لا يقتصر أفرادها على الزوج والزوجة والأولاد^(١) بحيث تشمل أفراد آخرين كالحماة وأخوة الزوج فمن الملاحظ أن البناء الأسري في الدول العربية يتميز بأنه عبارة عن منظومة أبوية هرمية تتدرج فيها السلطات فمنها الرجل وهو المعيل ويتم توزيع الأدوار داخل الأسرة بحسب الجنس والعمر فللذكر سلطة مطلقة على الأنثى والكبير له سلطة مطلقة على الصغير فضلاً عن خضوع كافة أعضاء الأسرة لسلطة رب الأسرة فهو عائلهم مهما كانت مشاركة أياً منهم في العمل^(٢)، تبعاً لذلك فإن دور المرأة يتحدد وفقاً لمكانتها وموقعها في المنظومة ووفقاً لنظرة الرجل لعملها ونظرته أيضاً للعمل المنزلي.

ولا شك أن وضع المرأة المتزوجة بالنسبة للعمل لا زال شاقاً في البلدان النامية فهي توجه العديد من الظروف الاجتماعية التي تحد من قدرتها على العمل والجمع بينه وبين الأسرة بالأعباء الملقة على عاتقها تفوق بمراحل الأعباء الملقة على عاتق الزوجة العاملة في الدول الصناعية المتقدمة^(٣)، وهو ما يدفع كثير من النساء العاملات إلى التوقف عن العمل خارج المنزل في حالة الزواج أو بعد أن ترزق بطفل أو أكثر.

٣) دوافع ذاتية:

إن شعور المرأة النفسي بقدرتها على العمل وثقتها بأن قدراتها لا تختلف عن قدرات الرجل، حيث تعد دوافع مهمة تجذبها للعمل، وضرورة قابليتها وقدراتها الكامنة حقيقة واقعة

(1) روث ديسكون موللر، ريتشارد انكر : تقويم إسهام المرأة في التنمية الاقتصادية، مكتب العمل الدولي، الجزء السادس، جنيف، ١٩٨٧، ص ٣٦.

(2) أمينة خليفة العطية: مرجع سابق، ص ١٥٩.

(3) منشورات منظمة العمل الدولية: التخطيط لاندماج المرأة في عمليات التنمية، ص ١٧٧.

يمكن لمسها من خلال إبداعها وتفانيها في زيادة الإنتاج. يضاف إلى ذلك إحساس بعض النساء بأن العمل يكمن أن يكون خير وسيلة لعلاج الاضطرابات النفسية من خلال انشغال المرأة بالعمل خارج البيت^(١).

وحتى تتمكن المرأة من المشاركة الاقتصادية الفعالة، واحتلال مكانة تتناسب ونسبة المرأة لأي السكان، فلا بد أن تتلقى المرأة العربية التعليم المناسب لاحتياجات اقتصاديات السوق^(٢).

يعتبر التعليم بشكل عام وتعليم المرأة بشكل خاص أحد الأركان الأساسية في التقدم الاقتصادي كما يشكل أحد الشروط المهمة لتهيئة المرأة وإعدادها للمساهمة في عملية التنمية الشاملة ولتحقيق التقدم الاجتماعي وتعميقه، بالإضافة إلى أنه يعتبر مظهراً من مظاهر هذا التقدم في ذات الوقت^(٣).

فلا خلاف علي أهمية التعليم بالنسبة لدور المرأة ومكانتها في المجتمع إذ يقوي شخصيتها، ويسهم في تحريرها وتغيير نظرتها إلى ذاتها، ويفسح أمامها مجالات واسعة، للمساهمة في إنجاح عملية التنمية باعتبارها وسيلة أساسية للاستثمار الأمثل للطاقة البشرية، كما أنه لا خلاف علي أن نقص فرص التعليم المتاحة للمرأة يعد من أهم القيود التي تحول دون مشاركتها في أي نشاط اقتصادي.

والعمل أساس لعلاقات جديدة مع الرجل، فالمرأة لا تشعر بشخصيتها ولا تؤكد كيانها إلا إذا أقامت علاقات جديدة بينها وبين الرجل. فعن طريق العمل تؤكد المرأة ذاتها حيال زوجها الذي سوف يشعر بمزيد من الاحترام لها. فضلاً عن ذلك فإن الاتصال بالعالم الخارجي وهو ما يؤدي إليه العمل ويبرره يتيح نظره عامة للمشكلات. ويدفع إلى اتخاذ حلول أكثر ملائمة من الحلول المتبعة في الأسر التقليدية. وباختصار فإن تطوراً نفسياً سوف ينبثق عن العمل الذي تزاوله المرأة التي تريد أن تؤكد ذاتها حتى ولو بمظهرها الخارجي.

(1) سهيلة محمد عباس: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(2) احمد حسن البرعي: مرجع سابق، ص ١١.

(3) السيد عبد الله الخطيب: دور الدولة بالنهوض بمستوي تعليم المرأة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢١٩.

هذا ولم تعد المرأة تخضع كل الخضوع إلى الرجل اقتصادياً واجتماعياً ولكنها خرجت للعمل وأصبحت تشارك في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغيرت نظرة المجتمع إليها وتغيرت نظرتها هي إلى نفسها^(١).

يعتبر شعور المرأة بشخصيتها ومكانتها من خلال العمل الذي تقوم به من العوامل المهمة في توظيف طاقتها خاصة وأن كلا من العمل والدخل يزودانها بالخبرة والمعرفة والمكانة الاجتماعية والإحساس بالإنجاز والتحصيل^(٢)، وقد تعمل المرأة أيضاً سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة لرغبتها في الإحساس بالكفاءة والثقة في أداء الأعمال التي كان ينفرد بها الرجل. وفي الحقيقة فإن هذا الإحساس يتضح بصورة اجلي لدي العاملات اللاتي حصلن علي شهادة عالية لأن التعليم لا يسهل الحصول علي عمل فقط وإنما هو مظهر لتحقيق دافع معين أو محدد للإنجاز ليس له علاقة باحتياج الأسرة إلى المال بقدر ما هو وسيلة لتحقيق الطموحات الشخصية.

كذلك فإن حب الظهور والحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى للخروج إلى العمل، فقد ظهر من دراسة (يارو Yarrow) أن ٤٨% من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة، يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع، ويرضين حاجتهن للبقاء في صحبة الآخرين.

كما أثبت فريناند زفيج (F.Zweig) أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وقد قرر في البحث الذي قام به في مقاطعة لانكشير Lancashire أن بين كل ثلاث نساء متزوجات يعملن، واحدة فقط منهن تعمل تحت ضغط الدافع الاقتصادي، إما لتغطية النفقات المنزلية أو لإعالة الأسرة. أما الباقيات فيلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج، والشعور بالرضا عن العمل، واتفاق العمل مع ميولهن.

لقد كان للنمط السريع للتقدم التكنولوجي في الإنتاج، أثر شديد الوضوح في تغيير موقف آليات سوق العمل بالنسبة للنساء، حيث زاد التوجه نحو الطلب المتزايد علي العمال ذوي المهارات العالية، وإلى انخفاض الطلب علي العمال ذوي المهارات المتدنية، وبما أن

(1) عبد الحميد رشوان : مرجع سابق، ص ١٠٠.

(2) National Manpower Council: Work in the Lives of Married Women, proceeding of a conference on Women, new York, 1988, p.123.

النساء العربيات يقعن في الفئة الأخيرة، أكثر مما يقع فيها الذكور، فإن مركزهن في سوق العمل قد أصبح أكثر ضعفاً وأقل أماناً.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا بصفة عامة، والتكنولوجيا العالمية بصفة خاصة، شبه غائبة عن الاقتصاد العربي، وهو الأمر الذي سينعكس بالطبع على مستقبل هذا الاقتصاد، وعلى قدراته على اللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية، وازدياد اتساع الفجوة العلمية والفجوة التكنولوجية، وفجوة نظم المعلومات: ففي الوقت الذي يقيم فيه العالم الصناعي صناعات المعرفة، مازال العالم العربي يكتفي بموقف المشاهد والمستخدم، هو الأمر الذي سينعكس على القوي العاملة النسائية منها، وسيؤدي هذا إلى خروجها من حلبة المنافسة العالمية في الشركات الكبرى التي تتطلب عمالة ماهرة ذات قدرات ومؤهلات معرفية عالية المستوى.

وتؤكد التقارير العربية والدولية في هذا الشأن الحاجة الماسة للنساء للحصول على فرص التدريب المهني المناسب لتحسين مواقعهم في سوق العمل حيث يمكن أن يكون هذا التدريب بمثابة ^(١):

- طريق إلى الوظائف غير النمطية وخروجاً عن الوظائف النسائية منخفضة الأجر.
- وسيلة للحفاظ على أسس ومعايير موضوعية للتنمية والترقية.
- وسيلة للحصول على أجر أعلى، وسيلة للحفاظ على فرص العمل المتاحة مع الإطلاع بالمسؤوليات الأسرية.
- شكل من أشكال الحماية ضد تنزيل المرتبة المهنية للنساء اللاتي يعدن إلى سوق العمل بعد فترات الانقطاع المسموح بها.

وخلاصة ما سبق أنه كلما نجح المجتمع في توفير الأطر المؤسسية والثقافية الداعمة للمرأة والضامنة لحقوقها كلما زادت مشاركتها بصورة أكثر ما عليه في النشاط الاقتصادي فالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وفي حقوق التملك وإدارة الأصول كلها من العوامل الحاكمة في هذا المجال كما أن توفير الموارد اللازمة لدعم القدرات الإنتاجية للمرأة من خلال زيادة فرصها في التعليم الجيد وفي الحصول على فرص

(1) تقرير تطوير الحماية التشريعية والاجتماعية لعمل المرأة: مرجع سابق، ص ١١٨.

عمل منتجة من خلال توفير أراضي وقروض بأسعار معقولة وشروط ميسرة علاوة على تزويدها بالمعلومات الدقيقة والحديثة هي شروط ضرورية لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة

أما المرأة المصرية فقد وجدت نفسها مدفوعة بعوامل عديدة منها ما هو نفسي ومنها هو اجتماعي، أو اقتصادي، ومنها ما هو ثقافي، لكي تلقى بذاتها في معركة العمل بصورته الحديثة، بعد أن أتيح لها نصيب لا بأس به من العلم والتعليم الذي حصلته بجهودها والذي أعانها عليه رواد أمجاد من المؤمنين بكرامة الإنسان ووحدة نوعه، وحقه في الحياة والحرية والممارسة من أجل أن يحقق الإنسان ذاته ويعلو شأنه، أياً كان هذا الإنسان رجلاً أو امرأة.

ثانياً : الآثار التي تترتب علي خروج المرأة للعمل :

أدي خروج المرأة إلى العمل سواء مضطرة إلى ذلك أو باختيارها إلى آثار متعددة فسواء كانت عاملة في مصنع أو موظفة وسواء كانت متزوجة أو غير متزوجة فإن عملها له نتائج الاجتماعية التي تنعكس علي المجتمع سواء كانت هذه النتائج صالحة أم غير صالحة. وبالرغم من تعدد الأدوار التي تقوم بها الفتاة العاملة نحو والديها وأخواتها وأقاربها، إلا أن الدراسة التالية سوف تركز علي الزوجات العاملات لتشعب الأدوار التي تقوم بإيجاد التوازن بينها حتى توفق بين بيتها وعملها.

لا شك أن لعمل المرأة خارج المنزل أبعاداً مهمة سواء على الأسرة أو المجتمع، ومن الطبيعي أن يكون عمل المرأة في المحل الأول رعاية أسرته والعناية بزوجها وأطفالها، إلا أن هناك ظروفاً قاهرة تضطرها للخروج من بيتها للعمل خارجة، ونتيجة لذلك قد تترتب بعض الآثار على عمل المرأة خارج البيت من أهمها:

١. اثر خروج المرأة للعمل علي القيم السائدة في الأسرة:

إن العمل بالنسبة للمرأة كقيمة بدأ يستقر في المجتمع المصري استقرار كبيراً ، أدي ومازال يؤدي إلى ظهور قيم جديدة أخرى، يتعلق بعضها بعلاقة الرجل في المنزل وخارجة ، كما يتعلق بعضها بتثنية الأطفال، والبعض الآخر بالوظائف والأدوار الاجتماعية في الأسرة^(١).

(1) كاميليا عبد الفتاح إبراهيم : سيكولوجيا المرأة العاملة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٩٧.

قد يؤدي عمل المرأة خارج بيتها وتركها لأولادها دون عناية وتربية إلى ضياعهم، وتكثر الآفات الاجتماعية في المجتمع نتيجة ذلك في ظل غياب الأب والأم عن المنزل لانشغالهما بالعمل، أي أنه يحدث نتيجة لذلك تفكك الأسرة ودمارها^(١).

تقوم المرأة بدور رئيسي في الأسرة فهي التي تمنح التعليم غير الرسمي صاحبة التأثير الأول على السلوك الاجتماعي وعلي قدرات أبنائها ومواجهة أهم التحديات وهو بناء جيل قادر علي تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتهم بحيث يكون سليم البنية قويم الأخلاق، وهذا لا يأتي إلا عن طريق أم مثقفة ومتعلمة ومعدة للقيام بمثل هذه المسؤولية، فإعداد المرأة وتنمية قدراتها كأُم ومربية من خلال قنوات التعليم والتوعية المختلفة هو من أهم أبعاد التنمية، لذا يجب أن يعي المجتمع أهمية دور المرأة في الأسرة وينظر إليه كعامل أساسي لا يقل أهمية عن أي عامل آخر، كما يجب أن يؤخذ عائدته الاجتماعي والاقتصادي في الاعتبار بالصورة اللائقة عند التخطيط للتنمية وبأساليب العلمية الحديثة التي بدأت دول كثيرة في انتهاجها، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة النساء المسؤولات عن الأسر وتمثل العائل الأساسي لها وهذا لغياب الرجل والذي أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة، فتحمّلت المرأة العبء الأكبر من المسؤولية وأصبحت تواجه مشكلات جديدة عليها من سعيها للعمل وكسب الرزق إلى مشكلات عند دخولها لسوق العمل وإلى مهنة ما.

فتذكر "كاميليا عبد الفتاح"^(٢)، أن كثيراً من البحوث بينت أنه نتيجة عمل المرأة حدث تعديل وتغيير في القيم التي يعتنقها أفراد الأسرة. فطالما أن المرأة تعمل، فالزوج يساهم في العمل المنزلي. وهذا خروج عن مفهوم دور الزوج التقليدي، كما أن الأطفال يتحملون المسؤولية، وكل هذا حدث نتيجة لتعدد أدوار المرأة واستحداث دور جديد تقوم به ألا وهو العمل خارج المنزل.

وجدير بالذكر أن الدراسات التي تعرضت لها فيما يختص باشتغال المرأة وأثره علي الأسرة جميع هذه الدراسات تمت بعد عام ١٩٦٠ أو قبلة بقليل، وتضمنت نتائجها تفاوتاً كبيراً باشتغال المرأة وبصفة خاصة المتزوجة ولديها أولاد حيث أثبتت هذه الدراسات نجاح الأم

(١) مريم سليم: أوضاع المرأة العربية" وضع المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢١.

(2) كاميليا عبد الفتاح إبراهيم: سيكولوجية المرأة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

العاملة في حياتها الأسرية مما جعل الباحثين ينظرون بتفاؤل إلى اشتغال المرأة علي عكس ما كان سائداً أو متوقعا بعد الحرب العالمية الثانية إذ كانت تسود نظرة متشائمة نحو اشتغال المرأة والمشاكل التي سوف تتعرض لها هي وأسرته بالإضافة إلى أثر ذلك علي تعطل الرجال، وإقبال أصحاب الأعمال علي تشغيل النساء لانخفاض أجورهن. وتتضح هذه النظرة المتشائمة مما ذكر بيبر Baber في عام ١٩٥٣م عن الآثار الضارة لاشتغال المرأة وبصفة خاصة المتزوجة ولديها أولاد. وبالرغم من أنه يفرق بين الموظفة والعاملة في مصنع من حيث أن الأولى تستطيع الاستعانة بخادمة تساعد في رعاية الأبناء وفي أداء الأعمال المنزلية إلا أنه لم يفرق بينهما من حيث أن الاثنتان تواجههما بعد رجوعهما من عملهما لمن يحتاج لرعايتهما سواء أكان الزوج أو الأبناء أو المنزل نفسه، أي أن المرأة في ذلك الوقت كانت تقع عليها أولاً وأخيراً المسؤولية كلها ولا تجد من يساعدها من الأبناء الكبار أو الزوج نتيجة لعدم الاقتناع الكلي بضرورة اشتغالها حتى ولو كانت الأسرة في حاجة للمرتب الذي تحصل عليه ونتيجة أيضاً للرفض التام لفكرة اشتغال الزوج في المنزل وأن دوره الوحيد هو أنه عائل الأسرة وعليه توفير سبل العيش لها فقط.

ف نجد أن المرأة لا تزال مرغمة على الاختيار بين الأطفال أو العمل أو التغلب على ذلك من خلال محاولة التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة وبالرغم من أنه على الصعيد الآخر يكرس الرجل كل وقته للعمل ولا يحمل أعباء أخرى على عكس مسؤولية المرأة المزدوجة فقد يمتلك المرأة المهارة والمؤهل للعمل ولكنها لا تمتلك القدرة على التوفيق بين المسئوليتين وتستمر في التعثر في مهنتها أو تلقي التدريبات اللازمة لزيادة خبرتها وتطوير قدراتها ففي العديد من المجتمعات^(١)، لا تزال الأسرة هي التي تعاقب المرأة لو استطاعت العمل فتحدد لها نوع العمل ومكانه ووقته فموقع المرأة هو الذي يحدد مكانة المرأة في العمل.

أ- علي الزوج :

لقد ظهر أثر عمل المرأة على زوجها في تخفيف تبعات الرجل وقيوده مما أدى إلى تحرره، فهي لا ترهقه بمطالبها، لأنها تكسب المال مثله، وهي أيضاً تود أن تصل إلى مكانة معينة في العمل، ومن جهة أخرى فإنها تستطيع عن طريق ممارسة هذه العمليات أن تشعر

(1) L. Lim :Employment situation and training needs of woman workers in garments and food /tobacco processing in Surabaya /Sidoarjo, Indonesia report submitted to UNDP / ILO (Bangkok, ILO / EASMA), 1992, P 11.

بموقف الرجل وتشاركه المشاعر المختلفة، فهي ترغب في التفوق بقدر ما ترغب في تفوقه وبذلك تخفف العبء عنه بدلاً من التركيز عليها بمفرده وهي أيضاً تشعر مثله بأهمية المسؤولية تجاه الأولاد، كل هذه المشاعر تؤثر على علاقة المرأة بالرجل بحيث يتضح بينهما التعاون، هذا على عكس المرأة غير العاملة حيث ترى الرجل صاحب المسؤولية الأولى، وهذا جعله مقيداً محملاً بتبعات عديدة لأنه وحده الذي يربح المال فضلاً عن أن الزوجة ترهقه بمطالبها المختلفة وتضع على أكتافه مسؤولية تحديد مكانة الأسرة، ووضعها في المجتمع، أما عمل المرأة جعل منها رفيقاً وصديقاً للزوج في كثير من جوانب النشاط الإنساني الرسمي وغير الرسمي، وهذا بالتالي يصرف الزوج عن الابتعاد كثيراً عن المنزل ويشجعه على التعاون البناء، كما أن اشتغال المرأة قريبها وأدخلها في الصورة الخاصة بعمل الزوج حيث يستطيع الزوج التفاهم والأخذ والعطاء مع شريك متكافئ، ومن ثم يجد الفرصة للتخفيف من التوترات النفسية الناشئة عن مشاكل العمل^(١).

غير أن الزيادة الكمية في مشاركة المرأة الاقتصادية لم تقابلها عموماً تحسينات نوعية أو ظروف عمل أفضل أو تحقيق تكافؤ في الفرص وفي الاستخدام وبالتالي لا تزال المرأة تواجهه بالنسبة للرجل معايير غير متكافئة سواء في التدريب أو إعادة التدريب أو الاستخدام كما نلاحظ تركيز المرأة في مجال ضيق من قطاعات ووظائف لها طابع أنثوي وأجر غير متساو لعمل متساوي ومشاركة غير متكافئة في صنع القرار الاقتصادي فضلاً عن مشاطرة غير متكافئة للمسؤوليات العائلية وتوقعات مهنية غير متكافئة وإمكانية أكبر في أن تكون عاطلة عن العمل وتعاني من الفقر.

تحدثنا عن التمييز القائم على النوع أو الجنس وهنا يجب التفرقة بين الجنس أو النوع لتوضيح الفوارق المقصودة بين الرجل والمرأة التي يقوم عليها التمييز، فالنوع يشير إلى الفوارق البيولوجية بين الرجل والمرأة والتي لها صفة عالمية موجودة في كافة المجتمعات مثل قدرة المرأة على حمل الطفل وإرضاعه، أما الجنس فيشير إلى الفوارق الاجتماعية بين المرأة والرجل التي يتم تعليمها وهي قابلة للتغيير من وقت لآخر وتختلف من ثقافة إلى أخرى فهي مسالك يتبعها مجتمع ما أو جماعة ما وتحدد الأنشطة والمهام والمسؤوليات التي لها صفة الذكورية والأخرى التي لها صفة الأنثوية وتتأثر أدوار الجنسانية بالسن والطبقة والعرق

(1) كامليا عبد الفتاح : سيكولوجيا المرأة العاملة، مرجع سابق، ص ٢٦

والأثنية والدين وعقائد أخرى مثل البيئة الجغرافية والاقتصادية والسياسية ، وقد تكون أدوار المرأة والرجل داخل سياق اجتماعي ثقافي ما ، مرنة أو متشددة ، متشابهة أو مختلفة ، متكاملة أو متضاربة ، وبالتالي فالجندرية هي بناء اجتماعي له سياق اجتماعي واقتصادي وثقافي وديني تحدد دور المرأة في المجتمع^(١).

والأساس الذي يقوم عليه تغير نظرة الزوج للمرأة العاملة هو أن المرأة العاملة ارتفعت عن طريق العمل إلى مستوى مكانة الرجل فتغيرت العلاقة من التبعية إلى مستوى الزمالة والمشاركة، لأنه أصبح أكثر إيماناً بها، فقد كان العامل الاقتصادي هو الأساس في سيطرة الرجل على المرأة والتفوق عليها، وبعد أن استطاعت المرأة أن تستقل اقتصادياً، انتفى سبب تفوق الرجل وبالتالي انتفى سبب سيطرته واستبداده^(٢).

ب- اثر خروج المرأة للعمل علي رعاية الأطفال:

وأظهرت دراسات اجتماعية قارنت بين طرق التربية المستخدمة لدى الأمهات العاملات وغير العاملات، أن للعاملات طرقاً أفضل للتربية، إذ أن أكثر الأمهات غير العاملات يعشن في أوساط تغلب عليها الطرق البدائية في التربية بينما الوقت الذي تقضيه الأم العاملة مع أطفالها يكون مفعماً بالحنان والمعاملة الحسنة لأنها تستفيد من جو ومحيط عملها لتحسين وعيها وإدراكها، فينعكس ذلك بدوره على طبيعة تعاملها مع أطفالها. وأظهرت أيضاً إن المرأة العاملة تتمتع بدرجة عالية من التنظيم وتعيش حياة اجتماعية أفضل ولديها القدرة على رعاية أبنائها والقدرة على تنشيط العلاقة الزوجية^(٣).

هناك عدة دراسات بينت أن هناك فروقاً بين الأمهات المشتغلات فيما يتعلق بالنظام وأسلوب التربية ورعاية الأطفال. فقد بين كل من "لويك، وبورشينال"^(٤)، أن البيوت التي تعمل فيها الأم تميل إلى تفضيل طرق نظامية حاسمة وتشجيع الأطفال علي الاستقلال.

(1) ILO : Gender poverty and employment: A reader's Kit, Geneva, 2000, PP 80-90.

(2) كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(3) www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=22301.

جورج موسى: هل العمل -سمة رجولة- تتعارض حقاً مع طبيعة المرأة؟، 21 / 8 / 2004.

(4) Sigel, A Eland :The working Mother, A revea of Research, child development, 1989, pp513- 543.

ومن نتائج دراسة^(١)، أجريت للمقارنة بين الأمهات المشتغلات وغير المشتغلات من حيث بعض نواحي شخصيتهن اتضح ما يلي:

- ١- تكيف أبناء المشتغلات يقل كلما زاد غياب الأم اليومي عن خمس ساعات.
- ٢- للمستوي الاقتصادي والاجتماعي أثره علي تكيف الأبناء عندما تكون الأم مشغلة وكلمما أرتفع المستوي كان التكيف أفضل.
- ٣- أبناء المشتغلات أكثر طموحاً من غيرهم.

كما أشارت نتائج دراسة كاميليا عبد الفتاح^(٢) أن أبناء (العاملات) بالنسبة لمشاعرهم أو اتجاهاتهم نحو الحياة أو علاقاتهم بأبائهم، يعترئها إحساس بأنهم محبوبون مرغوب فيهم، فأبناء العاملات أكثر نضجاً من الناحية الانفعالية من أبناء غير العاملات.

وإذا ما قارنا بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات، لوجدنا أن أبناء العاملات لديهم الفرصة في الاستقلالية والتعبير عن الذات فيتجه بذلك الطفل إلى تقليد والديه وإتباع تعليماتها، عكس أبناء غير العاملات حيث يغلب عليهم السيطرة من قبل الأم وعجزهم عن تحقيق الذات مما يؤدي بهم إلى السلبية، ووجود الطفل مع أمه بصورة دائمة قد يؤدي إلى إحساسها بالتعب والإجهاد، وأحياناً بالملل وقد يؤدي ذلك إلى كثرة الالتزامات التي تفرضها على الطفل وهذه الالتزامات تدفع الطفل إلى العجز عن تحقيق الاستمتاع بحياته كما يراها، وهذا يثير لديه شعور بالغضب والإحباط ويؤدي به إلى إحداث مواقف عدوانية، عكس المرأة العاملة التي تقبل على أطفالها بشوق ولهفة وتعوضهم عن الوقت الذي تقضيه بعيداً عنهم كما أنها تمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجعهم على الاستقلال التدريجي وإحساس المرأة بمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجعهم على الاستقلال التدريجي وإحساس المرأة العاملة بذاتها أكثر نضجاً من غير العاملة وهذا بالتالي ينعكس على أطفالها وسمات أطفال العاملة تختلف عن سمات أطفال غير العاملة التي تظل تنتظر لابنها على أنه في حاجة إلى الاعتماد على الغير.

(١) بثينة قنديل: دراسة مقارنة بين أبناء المشتغلات وغير المشتغلات من حيث بعض نواحي شخصيتهن،

رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢١١.

(٢) كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ١٩٨٥، ص ٢٥٧.

وترى (ناهد رمزي) أن غياب الأم لفترة أمر ضروري للطفل طالما كان هناك تنظيم في معاملته والإشراف عليه خلال فترة غيابها، وليس المهم هو وجودها معه طوال اليوم أو تغيبها لفترة، إنما المهم هو مدى تقبل الأم لطفلها واتجاهها العام نحوه^(١).

٢. العمل وأثره علي المرأة ذاتها:

لا شك أن المرأة المشتغلة إنما تعمل مدفوعة برغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكاناتها، والمساهمة في تطوير المجتمع. أي أن لديها رغبة في القيام بدور إيجابي نشيط في الحياة. ومن المتوقع أنه نتيجة للإحساس القوي للمرأة المشتغلة بذاتها وقدرتها علي القيام بالأدوار المختلفة؟ فأنها تصبح أكثر استقراراً من الناحية النفسية من المرأة غير المشتغلة.

وتذكر "كاميليا عبد الفتاح"^(٢) أنه من الناحية السيكولوجية يمكن أن تتبين أهمية العمل بالنسبة للمرأة فيما يلي:

١- اشتغال المرأة يساعدها علي طرد المخاوف والسيطرة عليها. فاشتغال المرأة يعتبر سلوكاً إيجابياً سويّاً. فهو يحميها من الوقوع في أشكال السلوك المنحرف التي قد تنجم عن مخاوفها.

٢- اشتغال المرأة يساعدها علي الدخول في عالم الرجال بما فيه من واقعية وفعل وبالتالي تؤكد إمكاناتها.

٣- اشتغال المرأة يساعدها في التغلب علي الفراغ والملل.

٤- العمل الخارجي يخفف من شعور المرأة بالتبعية. فالعمل الذي تقوم به المرأة داخل المنزل قد يمنحها الاستقلال الذاتي ولكنه لا يفيد المجتمع مباشرة. حيث مشاعر التبعية قائمة في ذاتها لزوجها وأولادها.

٥- اشتغال المرأة لا يعني المساواة المطلقة بين الجنسين، فاشتغال المرأة لا يعني المساواة التامة بالرجل حيث لا يمكن أن تتغير سيكولوجيتها نتيجة اشتغالها فالدافع السلبي والهدف الأنثوي لديها يظل مختلفاً خلف التحصيل العملي لها^(١).

(١) ناهد رمزي: المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثلاثون، العدد الثالث، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٣٣.

(٢) كاميليا عبد الفتاح إبراهيم: مرجع سابق. ص ٢٧٥.

كما ذكر بيبر Baber أن دخول المرأة في مجال العمل كانت له مزاياه التي حسنت من الظروف التي في ظلها يجب أن يعمل الرجل والمرأة علي حد سواء، بالإضافة إلى الاهتمام الخاص بالمرأة فقد نصت بعض القوانين أنه إذا كانت الأعمال المطلوبة من المرأة ثقيلة للغاية أو مرهقة فإنه يمكن تغييرها باستخدام الآلة ومثل هذه الأعمال سوف تكون بعد ذلك سهلة علي الرجل والمرأة سواء.

نتيجة قيامها بأعمال مخالفة لطبيعة تكوينها الجسدي، وإرهاقها عقلياً لما تتعرض له من تفكير تجاه أطفالها نتيجة تركهم في البيت أو في دور الحضانة أو عند المربيات أو الجيران حيث تبقى دائمة التفكير بما سيحل بهم في أثناء غيابها.

وإذا عملت بعض الإدارات علي أن تجعل النساء يجلسن أثناء العمل فإن الفائدة ستعم علي العمال الذكور أيضاً. والواقع أن هذه التغييرات التي حدثت لتوفير الراحة للنساء ظهرت بصفة خاصة خلال الحرب العالمية الثانية عندما كانت الحاجة ملحة لاستخدام أي شخص سواء كان رجل أو امرأة. وبالرغم من ذلك فإن كثيراً من التحسينات في ظروف العمل ترجع إلى النساء أنفسهن لأنهن اللاتي احتجن علي المراحيض القذرة وحجرات التواليت المهدمة الموجودة في مقر عملهن أكثر من الرجال الذين قبلوها دون أدنى اعتراض. ومن الآثار الأخرى لاشتغال المرأة تزايد إقبال أصحاب الأعمال علي استخدامهن ولكن بأجور أقل عن أجور الرجال والاستغناء إن أمكن عن بعض العمال الذكور مما جعل الكثيرين يعتقدون أن تشغيل النساء قد يهدد الذكور بالبطالة. ولكن أمكن الحد من ذلك بسبب تزايد القوانين التي تطالب بالمساواة في الأجور، ومقاومة أي استقطاع من أجر العامل بل كان الاتجاه نحو المطالبة بزيادة الأجر عن طريق النقابات. وأدي إقبال النساء علي عضوية النقابات إلى زيادة مساوئهن الجماعية في مجال العمل بحيث يستغلونها في إبداء رأيهن في التشريعات العمالية والمطالبة بتغيير ما لا يتفق مع مطالبهن من بنود واتفاقيات.^(٢)

ففي هذا العصر أصبحت المرأة لاسيما تلك التي لم تتل تحصيلاً علمياً يؤهلها إلى احتلال مراكز عمل تخصصي، أوفر حظاً في إيجاد فرص عمل تناسبها وتؤمن لها العيش الكريم، من خلال التوجه المهني الذي احتل أوليات ما جذبها لاسيما قطاع مهنة خياطة

(١) بونوبارت، ماري: الحياة الجنسية للمرأة، ترجمة صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق، دار الفكر العربي،

القاهرة، ١٩٦٢، ص ١١٣.

(٢) بدر الدين السباعي: مشكلة المرأة العامل التاريخي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٣٦.

والتطريز وما إلى ذلك من أعمال حرفية تعتمد على الخبرة اليدوية في ظل انفتاح الأسر التي سبق ورفضت خوض هذه التجربة من باب الاكتفاء بدور التدبير المنزلي، لأن خروج المرأة إلى العمل من منظور هؤلاء أمر معيب يحط من قدر العائلة، وفق مفهوم خاطئ لدى شريحة منهم، أن العمل سوف يفتح أمام المرأة أو الفتاة باب الانفلات والتسيب وعدم الالتزام بالأخلاقيات، وهذا سيكون له أثر على شخصية المرأة التي ستتحوّل إلى أكثر قوة من ذي قبل وأكثر جرأة على المواجهة، وهذا بالطبع لن يدفعها مجدداً للخضوع لسلطة الأهل أو الشريك. وهناك جانب آخر تعاني منه المرأة العاملة، القبول بوظيفة بمرتبة أدنى من الأدنى، في هذه الظروف الاقتصادية المتردية على الصعيد المحلي والعالمي وهذا بالطبع يأتي لمصلحة أرباب العمل ممن تستهويهم فكرة استنزاف طاقة الموظف مقابل القليل من المال، إلى جانب اجتزاء حقوقها داخل المؤسسة، إن لم تغب كلياً كالضمان والطبابة. وهذا جو شائع في القطاع الخاص، حين يبادر رب العمل إلى مساومة المرأة العاملة وإجبارها على الخروج عن مبادئها مقابل تحسين وضعها داخل المؤسسة، ما يضعها في موقف حرج جداً يأتي على حساب كرامتها، فارتفاع مرتبتها وتعزيز رتبته داخل المؤسسة ونيل حقوقها القانونية لا بد وأن يأتي على حساب شيء ما تملكه، والمرأة الضعيفة هي التي تقع تحت تأثير المغريات، وإن رفضت القبول والخضوع، فإنّ البديل عنها جاهز بسبب ما تعانيه المجتمعات من بطالة.

إن أكثر ما يؤلم المرأة العاملة ويحد من نشاطها مطالبتها بزيادة إنتاجيتها دون مقابل مادي إضافي، فهي بالكاد تستطيع الإنجاز لعدة ساعات حتى تحقق مطلب مادي يرضيها، فيكون ذلك على حساب صحتها الجسدية واستقرارها النفسي، يرافقه ضغوط نفسية تنتج عن طريقة التعاطي والتراتبية وإيجاد التمايزات بين الوظائف، تتجلى بتمييز واحدة عن الأخرى، حين يخلط رب العمل بين التعاطي الشخصي وبين التعاطي ضمن إطار العمل، بمعنى أن عدم انسجام طبيعة الموظفة مع طبيعة رب العمل، تدفعه إلى اتخاذ موقف منها وكأنه عقاب لها، كان يرهقها بالعمل ويقلص من الأتعب، وإن حاول منحها إياها بعد صراع طويل، يكون مجتزأ بحيث لا تحصل الموظفة إلا على الجزء اليسير، ما يدفعها إلى الاستدانة من الآخرين وعندها يكون عملها لا معنى له، فهي لا تعمل لكي تسد ديونها فقد، بل تعمل لكي تعيش ميسورة الحال تحصل على كل ما تريد وبذلك تجد المرأة أنها تعمل دون أن تتقاضى أتعابها المادية كما يجب، ما يثنيها عن مضاعفة إنتاجها، الذي يجد فيه رب العمل وسيلة لدفعها نحو الإنتاج، بمعنى أن المرأة حين لا تحصل على الأتعاب التي تتمناها، لا سيما التي تتقاضى

الأتعاب مقابل كل إنجاز، دون أن يكون لها راتباً شهرياً ثابتاً، سوف يدفعها إلى مضاعفات إنتاجها مقابل الوصول إلى ما يرضيها، وهذا منظور خاطئ، لأنّ الوضع القائم على هذه الرؤية سيدفعها إلى التقاعس ما لم تلمس تحسناً في عملها من ناحية زيادة الأتعاب، أو تحسين الرتبة تصل لدرجة ترك العمل نهائياً. فلو توفرت للمرأة ظروف مهنية إيجابية من حيث توفير الدخول المادي والراحة النفسية داخل المؤسسة لما فكرت تلك المرأة بترك العمل⁽¹⁾.

تعقيب:

مما سبق يتضح أن هذا الفصل تمحور حول دوافع وأسباب عمل المرأة خارج المنزل منها الدوافع الاقتصادية لتحسين الدخل أو توقف الزوج عن العمل أو ارتفاع تكاليف المعيشة، ودوافع اجتماعية تطرقت إلي ارتفاع مستوي تعليم المرأة أو الطلاق أو وفاة الزوج أو ازدياد حجم الأسرة أو السعي لتحسن فرص الزواج، أما الدوافع الذاتية لوجود وقت الفراغ الذي يدفع المرأة للعمل خارج المنزل أو تحقيق مكانة اجتماعية ودافع تأكيد الذات.

ومن جانب آخر ناقش هذا الفصل الآثار التي ترتبت علي خروج المرأة للعمل ويذكر منها الآثار المترتبة علي علاقتها الزوجية من قبل الزوج لعدم قدرتها علي التوفيق بين المنزل والعمل مما يؤدي لصراع الأدوار وإهمال الزوج وحرمانه من احتياجاته العاطفية والخلافات والتنافس بين الزوجين علي السلطة وسبل أنفاق الدخل، أما فيما يخص الأبناء من خلال فقدان الأبناء الصغار الرعاية والحنان والتأثير علي دراستهم، بعد ذلك تم الحديث عن الآثار علي المرأة ذاتها حيث يساعدها علي تكوين علاقات اجتماعية والتخلص من وقت الفراغ وتأكيد ذاتها بجانب أنه قد يؤثر بالسلب علي صحتها ونفسيته.

خلاصة القول: إن دوافع المرأة إلي العمل عديدة، اقتصادية واجتماعية وذاتية، ولا يمكننا تحديد أي من هذه الدوافع تأخذ حيزاً أكبر من غيرها دون الرجوع إلي الظروف التي تحيط بالأسر التي فيها نساء عاملات رغم وجود دراسات متعددة، بعضها ركز علي الدوافع الاقتصادية والأخري علي الدوافع الاجتماعية، مع الإشارة أن عمل المرأة يبقى في المجتمع العربي من أكثر القضايا إشكالية لدي الكثير من فئات المجتمع، حيث تتعدد الآراء بين مؤيد ومعارض، وهذا ما يجعل عمل المرأة موضع جدل ونقاش كبير بين المفكرين والباحثين العرب.

هيام رزق : 2012/06/11 المرأة ومشاكل العمل خارج المنزل www.balagh.com (1)